أساسيات العمل المصطلحي من منظور المصطلحية الاجتماعية

THE FUNDAMENTALS OF TERMINOLOGICAL WORK IN SOCIO-
TERMINOLOGY
LES FONDEMENTS DU TRAVAIL TERMINOLOGIQUE EN SOCIO-
TERMINOLOGIE

نصيرة إدير*

جامعة مولود معمري، تيزي-وزو، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

تاريخ النشر: 2019/12/15

تاريخ القبول: 2019/09/12

تاريخ الإرسال: 2019/04/01

ملخص: لقد أصبحت المصطلحات، في خضم التطور العلمي والتقني الحاصل، تكتسي أهمية كبرى كأداة أساسية لنشر المعرفة في المجتمع، وكأساس للتواصل التسليم والفعال بين أفراد هذا المجتمع. ولكي تؤدي المصطلحات هذه الوظيفة على أحسن وجه، وجب عليها أن تستوفي شرط الاستعمال أو القابلية للاستعمال. تسعى دراستنا هذه إلى البحث في المقاربة المصطلحية الاجتماعية عن آليات وإجراءات أساسية لتوجيه العمل المصطلحي نحو وضع مصطلحات قابلة للاستعمال. ولذلك، فهي تلقي بادئ ذي بدء نظرة نقدية على مسار العمل المصطلحي التخطيطي من خلال فحص منزلة المصطلحات في السياسات اللغوية، وتخوض بعد ذلك في حقل المقاربة المصطلحية الاجتماعية للتعريف بمفهومها ووظائفها المختلفة، وكذا مجموعة الأسس التي تقوم عليها التهيئة المصطلحية في إطارها، ويسلط بحثنا في الأخير الضوء على شروط انغراس المصطلحات في الاستعمال من منظور هذه المقاربة.

الكلمات المفتاحية: العمل المصطلحي؛ السياسات اللغوية؛ المصطلحية الاجتماعية؛ التهيئة المصطلحية؛ الانغراس المصطلحي.

Abstract : In the midst of the scientific and technological development, terms have become of great importance as an essential tool for communicating and disseminating knowledge in society. To do so, they have to meet a principal condition; that of being used or usable.

This paper aims to search in socio-terminology fundamental mechanisms and measures to guide the terminological work towards the creation of usable terms. Therefore, it first of all takes a critical look at the terminology planning process by examining the status of terminology in language policies. It then explores the socio-terminological approach to make known its definition and various functions, as well as the set of foundations on which is based the terminology management within it. Our study will finally highlight the conditions of terms implantation in use according to this approach.

Keywords: Terminological Work; Linguistic Policies; Socio-Terminology; Terminology Management; Terminology Implantation.

Résumé : Au sein de l'actuel développement scientifique et technologique, les termes ont acquis une importance grandiose en tant qu'outil essentiel pour la communication et la diffusion des connaissances dans la société. Pour mener à bien ces tâches, ils doivent remplir une condition essentielle : celle d'être utilisés ou utilisables.

Le présent article a pour objectif de rechercher dans la socio-terminologie des mécanismes et mesures fondamentales à même d'orienter le travail terminologique vers la création de termes utilisables. Pour ce faire, il tente tout d'abord de jeter un regard critique sur le processus de planification terminologique en examinant le statut de la terminologie dans les politiques linguistiques. Il explore ensuite l'approche socio-terminologique pour en faire connaître la définition, les différentes fonctions, ainsi que l'ensemble les fondements sur lesquels repose l'aménagement terminologique. Notre étude mettra enfin en évidence les conditions *sine qua non* pour l'implantation des termes selon cette approche.

Mots clés : Travail Terminologique; Politiques Linguistiques; Socio-Terminologie; Aménagement Terminologique ; Implantation Terminologique.

شهد العالم منذ أواخر القرن الماضي تطوراً علمياً وتقنياً غير مسبوق لا تزال وتيرته تتسارع أكثر فأكثر، يرافقها إنتاج مصطلحي وفير في لغات منشئها، بل سيل من المصطلحات المستجدة للتعبير عن مختلف المفاهيم المبتكرة، وهو الأمر الذي يفرض على اللغات المستوردة لهذه المفاهيم تحديات كبرى تتمحور أساساً حول توفير الأدوات الضرورية لنقل هذه التقنيات واعتمادها، أو بالأحرى وضع المصطلحات المتخصصة لأنها عصب اللغة، وعماد مفاهيمها التقنية والإجرائية.

وفي خضم ذلك، زاد الانتاج المصطلحي، وزادت معه الدراسات والأبحاث التي جعلت المصطلحات موضوعها، فتناولت في أغلبها طرق وضع هذه المصطلحات المستجدة، وما تم توليده منها أو نقله من اللغات الأجنبية الأخرى، وطرق هذا التوليد من اشتقاق ومجاز ونحت واقتراض وغيرها، ومدى دقتها وسلامتها، وكذا مشكلة توحيدها وتنميطها، وغيرها من المواضيع التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل المصطلحات ونحويتها، أي مقارنة المصطلحات مقارنة لغوية بحتة.

ولأنّ التحدي الحقيقي في عملية وضع المصطلحات يكمن في مدى انتشار المصطلحات الموضوعية واستعمالها الفعلي في الأنماط اللغوية المكتوبة كانت أم منطوقة، وفي كيفية تلقي المجتمع لها ومدى تجاوبه معها أو العزوف عنها، فإن توجيه العمل المصطلحي نحو مقاربات أخرى تهتم بالجوانب غير اللغوية المرافقة لعملية وضع المصطلحات واستعمالها أصبح أكثر من ضرورة، لأنها جوانب تؤثر أيما تأثير في وضع المصطلحات واستعمالها الفعلي في الميدان، وتسمح بفهم صيرورة هذه المصطلحات بعد وضعها في بوتقة الاستعمال، وبمعرفة العوامل التي حفزت ترسيخها في التداول أو بالعكس حالت دونها.

تبيّن لنا هنا جلياً نجاعة إحدى المقاربات الجديدة في الدراسات المصطلحية، وهي تلك التي تتناول المصطلحات في سياقها الاجتماعي الذي تُتداول فيه، وترتبط وضعها وعوامل نشرها وانتشارها وكذا استعمالها الحقيقي بالبيئة الاجتماعية التي تنشأ فيها: إنّها المصطلحية الاجتماعية التي تسلّم بكون المصطلحات بناءً اجتماعياً ومرآة عاكسة لتجربة البيئة التي توضع وتستعمل فيها، فتكون تلك المصطلحات التي يُؤخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي الذي تدور فيه عند وضعها أقرب إلى البقاء والتجّاح من غيرها التي توضع في المختبرات.

ومن هذا المنطلق، وضعنا إشكاليتنا الرئيسية في هذه الدراسة وجعلناها تتمحور حول البحث عن مجموعة الآليات والإجراءات الجديدة التي تتيحها المقارنة المصطلحية الاجتماعية من أجل وضع مصطلحات قابلة للاستعمال. وللتوصل إلى ذلك، حدّدنا منهجيتنا وجعلناها تنطلق من إلقاء نظرة نقدية على مراحل العمل المصطلحي التقليدي كونه ينحو نحو وضع المصطلحات أولاً من قبل الهيئة المخوّلة لها العمل المصطلحي بعد إخضاعها لمختلف الشّروط اللغوية الكفيلة بتحقيق الانغراس المصطلحي، والتّخطيط لها في إطار سياسات لغوية وفرضها بعد ذلك في الاستعمال. وسنخوض بعد ذلك في حقل المقارنة المصطلحية الاجتماعية ونعرض أسسها ووظائفها المختلفة، لاسيما تلك المتعلقة بتوجيه العمل المصطلحي نحو أخذ التفاعلات الاجتماعية والممارسات الميدانية بعين الاعتبار في وضع المصطلحات، لترسم له حدود أخرى تقوم على منطق تهيئة المصطلحات وليس التخطيط لها، وذلك وفق مجموعة من المبادئ التي سنتناولها بالعرض

والتفسير. وفي الختام، سنتطرق إلى عرض عوامل وشروط الانغراس المصطلحي اللغوية وغير اللغوية من منظور المقاربة المصطلحية الاجتماعية.

1- المصطلحات والسياسات اللغوية :

تعدّ اللغة من منظور اللسانيات الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تخضع لعوامل تفرضها البيئة الاجتماعية التي تستعملها، فتتطور بتطورها وتنحطّ بانحطاطها، ولكن هذه البيئة كثيراً ما تتدخل في لغتها قصد إصلاحها أو إعادة تكييفها لتأدية وظائف جديدة لم تكن منوطة بها من قبل. وهي الظاهرة التي عرفتها كل اللغات الحضارية الكبرى وبدرجات متفاوتة بلغت الذروة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تزايد اهتمام الدول المتحررة من الاستعمار بلغاتها الوطنية، فشرعت في إصلاح لغاتها، متنا و/ أو منزلة، أي إصلاح النظام اللغوي في حد ذاته أو تغيير مكانته في المجتمع. ويندرج ضمن الأهداف الرئيسية للتدخل في متن اللغة الاهتمام بالمصطلحات عامة اهتماماً بالغاً، وتوليدها وتحديثها وكذا تقييسها وتوحيدها وتنميطها لتجهيز اللغات وتمكينها من التعبير عن شتى المعارف والمستجدات التي شهدتها العالم. فخطّطت هذه الدول بما فيها الوطن العربي لذلك وأرست سياسات لغوية وسخرت مجهودات كبيرة لتنفيذها.

وليس المقام هنا للحديث عن أيّ سياسة من هذه السياسات، بل المقام للحديث عن موقع المصطلحات بصفة عامة في مفهوم السياسة اللغوية، أو بالأحرى طريقة التعامل مع المصطلحات في السياسات اللغوية والبحث في بعض الآليات والإجراءات المتعلقة بوضعها علّها تساعدنا في فهم حالها في الاستعمال.

إنّ السياسة اللغوية، بوصفها "كلّ قرار تتخذه دولة ما أو حكومة أو أيّ فاعل اجتماعي ذي سلطة، يكون هدفه توجيه أو ضبط استعمال لغة ما أو عدة لغات في إقليم معيّن (حقيقي أو افتراضي)" (Rousseau, 2007 : 58)، أي أنّها خيارات مقصودة تتخذها الدولة في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع، وتصادق عليها مجالسها التشريعية وتسخر لتنفيذها المجهودات والاستراتيجيات اللازمة، تتمحور أساساً حول مسألة السلطة وأصحاب القرار وتكتسي طابعاً تخطيطياً ومسبقاً. والمعنى أنّه على مستوى المتن، إذا وقع الاختيار في السياسة المنتهجة على مصطلح ما للدلالة على مفهوم معيّن، فعلى المستعملين بالضرورة اعتماد هذا المصطلح دون غيره، لأنّه المصطلح المعياري، وبالتالي فهو إجباري ومفروض. وهنا نتساءل: هل تضمن سيرورة العمل هذه استعمال المصطلحات وتداولها؟

إنّ ما تسعى إليه السلطات من خلال عملية التدخل عن طريق سياسات لغوية مخطّط لها مسبقاً هو قبولية الاستعمالات وتكييفها أو تغييرها أو حتى تحسينها وفق قرار يتخذ من الأعلى إلى الأسفل، أي تتخذه السلطة الحاكمة وتحاول فرضه على المستعمل دون إشراكه في عملية الاختيار، لتتوافق مع حاجاته الفعلية للمصطلحات وعاداته التداولية وميوله التعبيرية، وفي إرساء سياسة مصطلحية تركز على مراقبة حركة المصطلحات بدءاً من وضعها إلى غاية انتشارها وانغراسها في الاستعمال، فيكون بذلك "مصطلح 'السياسة اللغوية' [...] أضيّق بكثير من أن يلمّ بكلّ مستويات القرار، وبكلّ النشاطات التي من خلالها تُنتج المعايير اللغوية باستمرار أو تُقضى [...] إنّ إدارة المصطلحات تمرّ بقرارات عملية تتحكّم في عملية صياغة التشكيلات اللغوية" (Gaudin, 2003 : 174)، فقد يتعلّق الأمر باختيارات فردية، أو بقرارات

حزبية أو بنشاطات مؤسسية تحدث بكل حرية واستقلالية، وحتى في ظل جهل السياسة اللغوية التي تُتخذ فيها هذه القرارات أحياناً. ومثال ذلك مجرد الاختيار بين مترادفين لمصطلح واحد، فهو اختيار فردي يؤدي إلى نتائج وانعكاسات تختلف باختلاف الفرد الذي يقوم بعملية الاختيار، كما أنّ حركة هذه المفردات قد تنتمي إلى ميادين تقنية غير معنية بالسياسات اللغوية، ولكن يمكن للدولة أن تقترح على الهيئات والمؤسسات التي تعدّ قنوات توصيل هذه المفردات حلولاً لغوية من شأنها التقليل من الفوضى والاختلاف بينها وبين اختيارات أخرى، مع ضرورة الاهتمام بتوثيقها وسبل نشرها في أوساط المستعملين.

على واضعي السياسات إذن أن يدركوا أنّ المصطلح ليس مجرد علامة انتماء إلى محيط ما أو مدرسة ما أو مجتمع ما يتميز به الفرد عن غيره، وإنما حصافته تكمن في سماحه بتوسيع التفكير إلى مختلف مقاربات ووجهات نظر مجتمع ما في فعل التدخل في اللغة سواء أكان ذلك إرادياً أم لا.

إنّ ما يعاب على السياسات اللغوية عامة تجاه المصطلحات هو كونها لا تأخذ بعين الاعتبار إلاّ النشاطات الظاهرة فقط، كما أنّها تحمل في طياتها تصميماً وحيد الاتجاه للغة يأتي من الأعلى إلى الأسفل أي من الدولة إلى المستعمل، يستبعد الممارسات اللغوية التي يجدر التركيز عليها لأنها الدال الحقيقي على وجود اللغة فعلاً. ولكن الحقيقة غير ذلك، لأنّ مستويات القرار في اختيار الممارسات متعددة ومتباينة، تذهب من قرار الفرد إلى قرار الدولة، وتساهم كلّها في تسيير اللغة وإدارتها، وحتى في إحيائها، فلا حياة لمصطلحات تقع بين دقات المصنّعات والمعاجم، ومن ثمّ فهي منتج اجتماعي، فلا يمكن تصوّر أنّ الممارسات اللغوية تجري خارج نطاق نشاطات المجتمع وتأثيره، بل بالعكس كلّ ممارسة هي وليدة المجتمع الذي تؤدي فيه يساهم الأفراد والجماعات في قبولتها حسب حاجاتهم التبادلية.

وعليه، فعلى السياسات اللغوية أن تغيّر من سيرورتها وتقارب اللغة والمصطلحات على حدّ سواء مقارنةً تفكّر وتحلّل وتفسّر مختلف المسارات التي تذهب من القرار إلى الاستعمال، ومن الاستعمال إلى وصفه (وصف الاستعمال)، أي تحاول تقريب عملية التدخل في المصطلحات وتقييمها من أماكن وضعها وخلقها. وهنا يكمن عيب السيرورة التقليدية للعمل المصطلحي الذي يؤدي في المختبرات بعيداً عن الوضعية الحقيقية للمصطلحات والجمهور المستهدف بها، وهو سببٌ وجيهٌ من أسباب تعثره لأنه ليس من السهل إدخال مصطلحات جديدة في الاستعمال، ولا سيما تلك المصطلحات الموجهة لتحلّ محلّ المفردات المقترضة نفسها التي تكون أصلاً منغرسه وتؤدي وظائفها بطريقة عادية في الاستعمال اليومي.

إنّ اختيار مصطلحات قابلة للاستعمال مرهون بانتهاج سياسة مصطلحية تستند إلى الظروف المحيطة بهذه المصطلحات في بيئتها الاجتماعية، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا في إطار التوجّه نحو المقاربة المصطلحية الاجتماعية.

2- المصطلحية الاجتماعية:

2-1 مفهوم المصطلحية الاجتماعية:

إذا انطلقنا من المعادلة التي وضعها فرانسوا قودان (François Gaudin) بأنّ "المصطلحية الاجتماعية = اللسانيات الاجتماعية + المصطلحية" (Gaudin, 1993a : 293)، أدركنا فوراً أنّ المصطلحية الاجتماعية تولدت عن

اللسانيات الاجتماعية. وبالتالي اقتبست منها المكتسبات النظرية والمنهجية، وورثت عنها مبادئها ومناهجها. فكما تهتم اللسانيات الاجتماعية بدراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع، تهتم المصطلحية الاجتماعية بدراسة المصطلح في علاقته بالمجتمع، أو بالأحرى دراسته دراسة تأخذ الحقائق الاجتماعية بعين الاعتبار. وهذا يجعلها تقوم على مجموعة من الأسس والمناهج ويجعلها وظائف أخصت تماماً أو كادت أن تكون كذلك في الدراسات المصطلحية التقليدية. ولكن قبل الخوض فيها بشيء من التفصيل في أجزاء لاحقة من هذا البحث، لا بأس أن نمهد لها هنا بثلاث نقاط نعتبرها مهمة في تعريف مفهوم المصطلحية الاجتماعية، وهي كونها مقارنة (إدير، 2012: 248-249):

- تقصي الدراسة المعيارية للمصطلحات لصالح نظيرتها الوصفية؛
- تعتبر المصطلحات وعيا قرينة ممارسة اجتماعية تعكس تجربة البيئة التي تصاغ وتستعمل فيها بكل خصائصها اللسانية وغير اللسانية؛
- تطرح إمكانية أن تكون لها عدة تمثيلات لسانية بقدر السياقات الخطابية التي تظهر فيها، فتبحث في طرائق صياغتها واستعمالها قصد معرفة مدى شيوعها وتداولها وانغراسها إذا استحسنتها المستعمل، مع البحث في العوامل المحفزة لذلك.

2-2 وظائف المصطلحية الاجتماعية :

يكشف لنا التمعن في مفهوم المصطلحية الاجتماعية على كونها مقارنة نتجت في حقل المصطلحية عن موقف ابستمولوجي نقدي للظواهر المتعلقة بمصطلحات ميدان تخصص ما دون أن تُقَطَّع هذه المصطلحات من ممارستها الاجتماعية والخطابات المختلفة التي ترد فيها. وهي تتميز عن الدراسات المصطلحية التقليدية في كونها " تعيد مَوْضَعَةَ تَكُونِ المصطلحات، وتلقّيها وقبولها وكذا أسباب فشلها وعوامل نجاحها، في ظلّ الممارسات اللغوية والاجتماعية الحقيقية للأفراد الذين يستعملونها" (Gaudin, 1993b : 216). ولتتمكّن هذه المقارنة من إعادة إدراج المصطلحات في إطار ممارستها الاجتماعية الحقيقية، والإلمام بعوامل نجاحها أو أسباب فشلها، فإنّها تضطلع حسب إيف قامبيي (Gambier, 205 : 1994 بثلاث وظائف أساسية تتمثل في كل من:

- مراقبة ووصف الاستعمالات الحقيقية بتنوعاتها المختلفة في الزمان وفي المكان وفي المجتمع، ومقارنتها بنظيرتها المقيسة التي تسعى السياسة المصطلحية إلى فرض استعمالها، ومحاولة تقريب بعضها من بعض وجعلها تتكيف مع الحاجات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يتطلّب عملا ميدانيا دقيقا لأنّ الطّلبات والحاجات متشعبة ومتنوعة ولا تكون دائما متألّفة. ولا يتحقّق تحديد هذه الحاجات الاجتماعية تحديداً دقيقاً إلاّ من خلال عملية مسح شاملة للميدان واستشارة المستعملين المستهدفين بها.
- تحديد وتعيين شبكات نشر المصطلحات، أي طرق إدماجها واندماجها في مختلف الأوساط الاجتماعية والمهنية بما في ذلك السبل والوسائل المعتمدة لترسيخها في الاستعمال؛ ولكون النّصوص أفضل هذه الوسائل، فإنّ اختيارها يتطلّب خضوعها لمعايير علم النّشر وشروطه التي لا غنى للمصطلحية الاجتماعية عنها، فلا يمكن للمصطلحات أن تنغرس وترسخ في الاستعمال إن لم تُنشر فيه أصلاً؛

- تحديد رهانات المصطلحات كتخصّص، ولاسيما في ظل التطور الذي تشهده مختلف ميادين التّخصّص والمعرفة. وهو التطور الذي يؤدّي إلى حركة المصطلحات من ميدان إلى آخر أو ما يسمى بظاهرة الاقتراض بين التّخصصات المختلفة، وهي الوظيفة التي يسمّيها فرانسوا قودان (Gaudin, 1994: 08) بالوظيفة المعرفية (Cognitive) أو الكشفيّة (Heuristique) للمصطلحات. فلا يخفى علينا أنّ كلّ مصطلح يكتسي معنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بميدان التّخصص الذي يستعمل فيه، إذ " نعلم أنّ الكلمات لا توجد منفردة، بل غنية بكلّ استعمالاتها السابقة، ونعلم أيضاً أنّ الفكر العلمي لا يتجاهل طرق وضعها" (Gaudin, 1994 : 12).

توجد علاقةٌ وطيدةٌ بين منافسي مصطلح ما ومختلف الجذور المفاهيمية (Schèmes conceptuels) المرتبطة به، وهي العلاقة التي تسمح بفهم بعض التّنوعات والبدائل التي ترد له في الاستعمال، كما تسمح بتوضيح الدور الذي تؤدّيه المصطلحات في الاستجابة للحاجات الاجتماعية الجديدة إلى تسمية المستجدات والمخترعات. وهنا تكمن أهمية جرد كلّ التّنوعات المصطلحية المتداولة في الاستعمال، ووصفها ودراستها ومن ثمّ اختيار أفضلها وتحسين رديتها ونشرها وإشاعتها بين الأوساط المعرفية، أي مسح الحاجات وتحليلها للتوصّل إلى تخطيط يجاري تنامي الطلب الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز أكثر على الجوانب اللغوية الاجتماعية للمصطلح. وإذا تمّ التركيز على الجوانب اللغوية الاجتماعية للمصطلح أثناء عملية التّخطيط، أصبحت هذه الأخيرة تهيئة مصطلحية.

ويكمن الفرق بين التّخطيط والتّهيئة رغم كونهما يعبران عن نفس النّواة المفهومية في كون التّخطيط تقني وبيروقراطي يركّز كامل اهتمامه على صاحب السّلطة والقرار الذي يختار لغة ما، بما فيها المصطلحات، لتؤدّي الوظيفة التي يختارها لها ويجسّد اختياره بتسخير كلّ الوسائل الضرورية، دون أن ينقد سيرورة هذا القرار أو يدرج في أي نقطة منها المستعمل الحقيقي لهذه اللّغة أو المصطلحات، بمعنى عدم مشاركة المستعمل النهائي في اتّخاذ مثل هذه القرارات. وعكس التّخطيط، تتفادى التّهيئة الإحالة على التّدخل التّخطيطي والخارجي للدّولة، وتتجاوز مقارنة السّلطة التي تقوم على التّسيير المخبري للغة ومصطلحاتها، وتبني في المقابل نظرة لغوية اجتماعية تعترف بأنّ عملية التّهيئة تندرج ضمن القوى الاجتماعية التي تصوغ مقاصد أعضاء المجتمع وتتحكّم في مدى نجاح التّدخل في اللّغة وذلك بالإلحاح على دور الأفراد والجماعات في ذلك.

تسلّم التّهيئة بضرورة إشراك الأفراد والجماعات في التّأثير في السّلوك اللّغوي والمصطلحي وتوجيهه وقولته ليحاري حاجاتهم التّداولية ويتوافق معها، فتكون بذلك تخطيطاً تحفيزياً يبنّي على التّشاور بين مختلف القوى الاجتماعية وليس تخطيطاً إجبارياً يقصي المستعمل ولا يأخذ بعين الاعتبار سوى تّدخل الدّولة في اللّغة ومصطلحاتها. ولكون التّهيئة تأخذ بعين الاعتبار المستعمل لا صانع القرار فقط، ولأنّ صنع القرار الذي يكون بوضع السّياسة ما هو إلاّ مرحلة واحدة من مراحل التّدخل في المصطلحات، وبما أنّ وضع هذه المصطلحات لا يعني بالضرورة استعمالها، فإنّ التّوجّه نحو تبيّي تهيئة مصطلحية تطبق مختلف المقاربات والتّطبيقات المصطلحية التي تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والحالات الاتّصالية والظروف اللغوية الاجتماعية التي تنتج فيها المصطلحات أصبح ضرورة ملحّة. والمقاربة المصطلحية الاجتماعية إحدى هذه المقاربات التي تملي على التّهيئة المصطلحية شروطاً وأساساً جديدة من شأنها أن تحقّق نجاح العمل المصطلحي الذي يجسّده الاستعمال الفعلي للمصطلحات الموضوعية.

3- أسس التهيئة المصطلحية في إطار المقاربة المصطلحية الاجتماعية:

إنّ أوّل ما يهدف إليه العمل المصطلحي هو تهيئة الاتّصال بين المختصين التابعين لمختلف الحقول المعرفية، ففعالية الاتّصال بينهم حاجة ملحة لا تتحقّق، من منظور المقاربة المصطلحية الاجتماعية، إلاّ إذا كان اختيار المصطلحات وعناصر لغات التخصّص الأخرى قائماً على مجموعة المعايير والأسس الأربعة التالية:

3-1 الاستعمال:

من شروط نجاح العمل المصطلحي وفق منطق تهيئته لا التخطيط له أن يكون قائماً على وصف الاستعمال أو الاستعمالات إذا كانت متعدّدة، وهذا برصد ومسح ما يروّج من مصطلحات ومراقبة استعمالها، لأنّ ظهور الحاجة إلى تهيئة الاتّصال يعني بالضرورة وجود تنوّعات في الاستعمال إلاّ في حالة وجود فراغ مصطلحي، وهي الحالة التي يلجأ فيها المستعملون إلى تبني المصطلح الأجنبي. فالتطوّرات الحديثة للمقاربة المصطلحية الاجتماعية يجب أن "تحفز المصطلحيين والقائمين على التهيئة على أن يأخذوا بعين الاعتبار أكثر الاستعمالات الموجودة والعادات الاصطلاحية القائمة في مختلف الميادين" (70 : Rousseau, 2007). أي أنّ المصطلحات يجب أن تنطلق من الاستعمال وليس العكس، ولهذا يجب أثناء رصدها وانتقائها اعتماد عوامل تنطلق من الاستعمال والممارسة من ذوي الاختصاص في المجتمع واللغة التي توضع فيها، من قبيل:

- تواترها مستعملةً في الحقول الاختصاصية التي تنتمي إليها، وفي لوائح المصطلح المتوقّرة للحقل المعني؛ وكذا في الحقول الأخرى بالنسبة إلى المصطلحات التي ستمدّد للعامة على وجه الخصوص لأنّ المصطلحات التقنية الأساسية تنتشر بلغة عامة الشعب وليس بلغة النخبة فقط؛
- آراء مجموعات العمل الاختصاصية في الحقل المعني، وآراء مستعملي منتجات هذا الحقل؛ وكذا ردّ فعل المستعملين منها ودرجة تفاعلهم معها بعد وضعها في بوتقة الاستعمال؛
- نوع النصوص التي استعملت فيها (الإنترنت، المقالات العلمية، الصحف، المجالات المتخصصة، المجالات العامة، ... الخ)، مع الأخذ بعين الاعتبار منتجها وظروف انتاجها ومعايير غيرها تتعلّق بنشرها الاجتماعي.

3-2 التنوع المصطلحي:

لقد أدّى توجّه الدراسات المصطلحية نحو أخذ الاستعمالات المتداولة بعين الاعتبار في عملية التهيئة المصطلحية إلى خلق ظاهرة التنوع المصطلحي، وهي تعدّ طبيعية تنتج عن مختلف أنواع الخطابات المتخصصة، وعن وضعيات وظروف الاتّصال والمتكلمين. فأصبح مبدأ أحادية المصطلح والدلالة (مصطلح واحد لمفهوم واحد) الذي كان يشكّل القاعدة في مبادئ المصطلحية التقليدية يواجه تنوّعات لغوية ومصطلحية من أشكال مختلفة، فبعيداً عن التنوّعات الموضوعاتية والمفهومية التي تتعلّق باختلاف الرؤية أو وجهة النظر العلمية أو المهنية في فهم المفاهيم، يصنّف الباحثون في الميدان التنوّعات إلى جغرافية وزمنية واجتماعية مهنية وفردية ولسانية وتقنية ولهجية وغيرها، ومهما كان نوعها، فهي ضرورية

لعمل المصطلحي، تسمح لعملية التهيئة المصطلحية بالإمام بكل ما يُداول في الاستعمال من مصطلحات لاختيار أفضلها وتصويب غيرها لتصبح صالحة للتداول.

ويجب التمييز هنا بين ظاهري التنوع والتّرادف، فإذا كانت المترادفات تتناوب ويحلّ بعضها محلّ البعض الآخر في نفس المجال ونفس الظروف التي تجري فيها عملية الاتّصال، فإنّ التّنوعات لا يمكنها الخضوع للقاعدة نفسها، ولا لطريقة التحليل نفسها. ولكي لا يتسبّب الأخذ بها كلّها في فوضى مصطلحية، فلا بدّ للتّهيئة المصطلحية اعتماد منهجية تقوم على وصفها ومعالجتها والتنسيق بينها لا توحيدها.

3-3 التنسيق المصطلحي:

عكس التّوحيد الذي كان يسعى في المصطلحية التقليدية إلى جمع كلّ الدّوال في دال واحد وكلّ المدلولات في مدلول واحد فيأخذ بهما ويقضي على بقيّتهما، يسعى التنسيق في المصطلحية الاجتماعية إلى أخذها كلّها وخلق علاقات التّوافق بين المدلولات وعلاقات التّكافؤ بين الدّوال دون إهمال أيّ منها. فأما التنسيق المفهومي فيعني "إقامة علاقات توافق بين مفهومين أو أكثر يرتبطان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما ولكن يختلفان اختلافاً طفيفاً من النّاحية المهنية أو التقنية أو العلميّة أو الثقافيّة" (Rousseau, 2005: 102)، وأما التنسيق المصطلحي فيعني "خلق علاقات تكافؤ بين مصطلحين أو أكثر من نفس اللّغة (مترادفات أو تنوّعات) أو من لغات مختلفة ولكنهما يدلان على المفهوم نفسه" (Rousseau, 2005: 102).

وتستدعي ضرورة قيام العمل المصطلحي على وصف الاستعمال تحديد المصطلحات ومستعملها الحقيقي مسبقاً، وضمان التنسيق المصطلحي لا يكون إلا بإشراك هذا الأخير في اختيار المصطلحات. ومن ثمّ، فإنّ نتيجة العمل المصطلحي في نهاية المطاف لا تكون إلا إجماعاً مقبولاً عند المستعملين الفعليين، ولا يمكن في أيّ حال من الأحوال أن يستهدف كلّ أنواع المستعملين، ولا كلّ ظروف ووضعيّات الاتّصال.

3-4 قابليّة المصطلحات للانغراس:

يعدّ الانغراس المصطلحي من الأهداف الأساسيّة التي تسعى عملية التّهيئة المصطلحية إلى بلوغها، لا بل هو مرحلة حاسمة من مراحلها، ولكنّ الحديث عن الانغراس المصطلحي كنتيجة للتّهيئة المصطلحية لا يكون ممكناً إلا في حالة نجاح هذه التّهيئة نفسها، أي رواج وترسخ المصطلحات المهيّأة في الاستعمال. والحال أنّ هذا مشروط باهتمام المصطلحيين بقابليّة المصطلحات للانغراس قبل نشرها في الاستعمال.

ولكن قابليّة المصطلحات للانغراس من الأمور التي لا يصعب على المصطلحيين وحدهم التنبؤ بها فحسب، بل يستحيل عليهم ذلك، لأنّهم أثناء إعداد المصطلحات واختيارها لا يتحكّمون إلا في المعايير التي تتعلّق بنحويّة هذه المصطلحات، وهي لا تضمن الانغراس بالضرورة. ولذلك يتعيّن عليهم الاستعانة بمعايير أخرى تتعلّق بالواقع اللّغوي الاجتماعيّ للمستعملين المستهدفين بها، أو إشراكهم في إعدادها واختيارها من خلال تجريبها مسبقاً في محيطهم قصد

التعرّف على مدى تفاعلهم معها وسلوكهم تجاهها. إنّ إرساء عمل مصطلحي تفاعلي يسمح للمصطلحين بإعادة النظر في الاختيارات وتعديلها حسب تجارب المستعملين معها، وحتى حسب تطوّر استعمالهم لها، كما يسمح بخلق علاقات حوارية جديدة بين المصطلحين والمستعملين من شأنها أن تزيد من حظوظ المصطلحات في الانغراس، ومن حظوظ تهيئة الرّصيد المصطلحي في النّجاح، ولاسيما إذا تدعّم ذلك بسعي حقيقي إلى:

- تهيئة المصطلح، ووضع خطة لإدارته في المستويات الوطنيّة والمؤسّسيّة، وحتى في شركات الإنتاج والخدمات؛
- اتّخاذ قرارات تقضي بتطبيق ما تخرج به عمليّة التّهيئة، وتسخير السّبل والوسائل الإداريّة والماليّة والبشريّة لذلك؛
- دعم وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول للمسائل المصطلحيّة، وتنشيط التّعاون والتنسيق إقليمياً ودولياً في مختلف نشاطات إدارة المصطلح؛
- تنمية ورعاية "سوق المصطلح"؛
- دعم وتنظيم وتنسيق النّشاطات المصطلحيّة التي يقوم بها خبراء ومختصي كل حقل من الحقول المعرفيّة بهدف خدمة كل أفراد المجتمع؛
- نشر المعلومات حول المؤسّسات العاملة في حقول المصطلح، وحول المنشورات والخدمات المتوقّرة فيه.

4- العوامل التي تتحكّم في الانغراس المصطلحي:

يستدعي التّساؤل عن انغراس مصطلح ما في الاستعمال التّساؤل أولاً عن جميع الإجراءات المتّخذة لإضفاء معنى عليه في المجموعة اللّسانية التي يوجّه إليها. وبالرّغم من أنّ المصطلحين ركّزوا ولسنوات عديدة على معايير لغوية محضة تتعلّق ببيئة المصطلح اللّغوية بكلّ أبعادها التّحوية والدلالية والصّرفية وغيرها، دون أخذ البيئة الاجتماعيّة التي يُوجّه إليها بعين الاعتبار، اعتقاداً منهم أنّ في الأخذ بالمعيار اللّغوي فقط ما يكفي لانغراس المصطلحات ورواجها، فإنّ الواقع يبيّن أنّ بعض المصطلحات منغرسه رغم بعض الجوانب اللّغوية غير المحفزة لذلك، ولهذا تتوجّه المقاربة المصطلحيّة الاجتماعيّة نحو إجراء دراسات تهتمّ بالبحث في العوامل الأخرى المحفزة للانغراس المصطلحي.

إنّ أحد أهمّ العوامل الأخرى التي من شأنها أن تتحكّم في انغراس المصطلحات، من منظور المصطلحيّة الاجتماعيّة، هو التّركيز على ظروف الاستعمال ونوع المتدخلين ومستوى تخصّصهم (طلبة، متعلمين، أساتذة أو غيرهم) وكذا وجهة الوثيقة التي ترد فيها هذه المصطلحات (أهي موجهة للنّشر المتخصّص أم دليل استعمال أم كتاب وجيز أو غير ذلك)، وكلّها عوامل اجتماعيّة تضاف إليها عوامل أخرى إجرائيّة تشمل مختلف الإجراءات المتّخذة لترسيخ هذه المصطلحات في الاستعمال. ولا تنفي جملة العوامل هذه أهميّة العوامل اللّغوية، وإنّما جاءت مكّمة لها. فكلّها مجتمعة تسعى إلى تشخيص المصطلحات تشخيصاً لغوياً في الاستعمال الحقيقي لها. ويرصد لنا جان كيريون (Jean Quirion) هذه العوامل فيما يلي (Quirion, 2004 : 194):

4-1 العوامل المصطلحيّة (اللّغويّة):

تتمثل في مجموعة العوامل اللغوية التي تتعلق بالمصطلح نفسه، ويندرج فيها كلٌّ من العوامل التالية: وحدة المفهوم الذي يعبر عنه المصطلح، واستقراره للتعبير عن مجموعة متجانسة من الصلّات المفاهيمية، وقدرة المصطلح على الدخول في مختلف الصيغ الصرفية لجذر معيّن، وتوافقه مع القواعد النحوية والصرفية للغة. ويُضاف إليها: قابلية المصطلح للاشتقاق، وبساطته ومرونة (طواعية) استعماله، وبنيتاه الصوتية والخطية اللتان تسهّلان نطقه وتخزينه في الذاكرة، وخلوّه من الحشو والإطناب، ودقته وحصافته. وكذا اختصاره وإيجازه، فكأننا نعلم بنزوع الميادين المتخصصة نحو الاقتصاد اللغوي باستعمال مصطلحات وجيزة يسهّل إدراجها في الخطاب. والدليل على ذلك تفضيل الاستعمال في هذه الميادين اللجوء إلى صدور الكلمات والمختزلات اللفظية بدل استعمال الصيغ التامة.

ولكن يجب ألاّ يمسّ ذلك بوضوح المصطلح، وهو عاملٌ مهمٌّ آخر في مسألة الانغراس، يُقصد به العلاقات التي تربط المصطلح بالمفهوم المعبر عنه، إذ يجب تفادي الغموض في المصطلحات التي تُستعمل للتعبير عن مفهوم معيّن في ميدان ما وتفادي التداخل مع مفاهيم أخرى من الميدان نفسه أو من ميادين أخرى تحقيقاً لخاصية أحادية المعنى والدلالة للمصطلح العلمي والتقني، الذي تزيد حظوظه في الانغراس إذا ما غابت منافسة مصطلحات أخرى له، وهو آخر عامل من مجموعة العوامل اللغوية التي لطالما استندت إليها الحجج في مسألة انغراس المصطلحات، ويتعلّق أغلبها بنحوية المصطلح، وهي قوية تؤدّي دوراً هاماً في تحفيز قابلية المصطلح للانغراس والترسخ، ولكن هل يعني اعتمادها بالضرورة انغراس المصطلح؟

يحيينا فيليب طوارون وآخرون بـ: "أنّه (المعيار اللغوي) لا يعملُ بشكلٍ تماثلي، فإنّ بدا طبيعياً ألاّ ينغرس مصطلحٌ سيّئ التركيب، إلاّ أنّه مع ذلك قد يُكتبُ لمصطلحٍ ذي بنية صرفية مشوّهة البقاء والزواج" (Thoiron et al, 1997: 51). وليس هذا بالجديد عن المصطلحات، فقد يرفض الاستعمال مصطلحاً جيّداً من حيث صياغته وشكله ووزنه الذي يتوافق مع قواعد اللغة، ويتّجه نحو استعمال بديل آخر قد لا يتوقّر على نفس هذه المحقّرات. ولا توجد أيّ دراسة، في حدود معرفتنا، تُظهر انغراس المصطلح الذي يُختار وفق هذه المعايير بطريقة آليّة، فللاستعمال حوافز ومعايير أخرى غير المعيار اللغوي يصعب في أحيان كثيرة فهمها، مما يبيّن أنّ الانغراس الحقيقي للمصطلح من الأشياء التي يستحيل التنبؤ بها، ويجعل افتراض مجموعة معايير أخرى تُساق من الواقع الاجتماعي للمستعملين المستهدفين ضرورياً.

4-2 العوامل الاجتماعية:

عكس العوامل المصطلحية التي تركز على الجانب اللغوي للمصطلح، تركز العوامل الاجتماعية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الاجتماعية التي يوجّه إليها المصطلح، فتهتم بسلوك هذه البيئة ومواقفها وحاجاتها الاتصالية والتداولية وتطلعاتها. ويندرج فيها كلٌّ من العوامل التالية:

- موقف المستعمل اللغوي: ويُقصد به موقفه من التنوعات اللغوية سواءً أكانت هذه التنوعات داخل اللغة نفسها أم بينها وبين لغة أخرى.

- نوع الخطاب: إذ يختلف سلوك المستعمل اللغوي باختلاف الخطاب الذي يؤدّيه، فممارسته اللغوية في الخطاب الشفوي ليست نفسها في الخطاب المكتوب، كما أنّ ممارسته في الخطاب الرسمي غير ممارسته في الخطاب غير الرسمي، وممارسته في المؤسسة (محيطه المهني) خلاف ممارسته خارجها.
 - مكانة المتكلم الاجتماعية: يتوقّف اعتماد المتكلم لتنوّع لغوي ما على مكانته في المجتمع.
 - مقاومة المتكلم للتغيير اللغوي: أي السلوك الذي يصدر منه لمعارضة تغيير استعماله اللغوية أو استعمالات تُفرضُ عليه.
 - سوق اللّغة: ويقصد بها وضعية المنافسة القائمة بين لغتين في إقليم واحد وكذا إدراك القيمة الاجتماعية لكل واحدة منهما.
 - الاستجابة لحاجة المتكلم إلى مصطلح ما: فإن جاء المصطلح ليسدّ حاجة المستعمل في التعبير عن مفهوم جديد، كان حظه في الانغراس أكبر من مصطلح آخر لا حاجة للمستعمل فيه لتغيير تسمية موجودة أصلاً.
 - المفهوم المرافق للمصطلح: تتناقض حظوظ المصطلح في الانغراس إن كانت له مفاهيم مرافقة سلبية في بيئة المستعمل المستهدف.
 - مستوى اللّغة: ونقصد به أقلمة مصطلح ما مع المستوى اللغوي للمستعملين الموجه لهم.
 - الإحساس بعدم الأمان اللغوي: إذ يتأثر قرار المستعمل بتغيير سلوكه اللغوي إن كان يتكلم لغة أو تنوعاً لغوياً لا يتوافقان مع اللّغة المعيار المتداولة في الاستعمال.
 - ثقافة المؤسسة: إذ يتأثر السلوك اللغوي للأفراد بالسلوك المنتهج والعادات اللغوية السائدة في المحيط المهني الذي ينتمون إليه.
 - إتقان المتكلم لغةً منافسة: فقد تصعب ترجمة مصطلح فرنسي مثلاً عند متكلم يتقن اللّغة الفرنسية وتعود على استعماله.
 - درجة استعمال المصطلح: فكلّما كان المصطلح شائعاً ومستعملاً زادت حظوظ بقائه كذلك.
- نلاحظ إذن أنّ هذه العوامل تُعنى خاصة بالنشر الاجتماعي للمصطلحات، وتكمن المزجّة في أخذها بعين الاعتبار في اختيار المصطلحات أثناء عملية التّقييس في خلق علاقات جوارية جديدة بين المصطلحيين ومجموعات المستعملين التي تُوجّه إليها أعمالهم المصطلحية، وجعلها تتوافق معها مما يزيد من حظوظها في الانغراس، ولاسيما إذا اقترنت بالعوامل الإجرائية التي يلي ذكرها.

3-4 العوامل الإجرائية:

- وهي عوامل تتعلّق بالإجراءات المتّبعة في وضع المصطلحات ونشرها الاجتماعي، ويندرج ضمنها كلّ من:
 - طريقة اختيار المصطلحات: فقد يحفز إشراك المستعملين المستهدفين في اختيار المصطلحات انغراسها، لأنّ إسهامهم في ذلك سيوجّه ويقولب المصطلحات لتتوافق وحاجاتهم التداولية.

- ورود المصطلح المتخصص في المعاجم العامة: فيجد بذلك المستعملُ صدى المصطلح المقترح في لغته المتداولة مما يُشعرُه بنوع من الارتياح تجاهه فيتبناه. وقد يزيد ذكر الهيئة اللغوية التي اقترحت المصطلح من ارتياح المستعمل وبالتالي من حظوظ انغراس المصطلح.
- جاذبية وإغراء الطريقة المتبعة في نشر المصطلح: يمثّل النشْرُ مرحلةً مهمةً جداً في التهيئة المصطلحية، فلا جدوى من وضع المصطلحات دون نشرها. ولكن انغراسها لا يتطلب مجرد نشرها بل انتشارها الذي يتوقف على سبل النشر ووسائله وطرقه.
- تضمين أو إقصاء بعض المعطيات المتعلقة بصناعة المصطلحات (الأمثلة والشروح مثلاً): فقد يزيد إدخال بعض المعطيات الإضافية أثناء النشر الاجتماعي للمصطلحات من حظوظها في الانغراس.
- إضفاء السلطة المصطلحية على المصطلحات: أي وسم كل مصطلح بِسْمِته الخاصة، فيُذكرُ إن كان المصطلح مُرسماً أو مقيساً أو موصى به. وتكمن أهمية هذا الإجراء في تخفيفه الانغراس الناجح.
- صياغة المصطلحات وقت الحاجة إليها: يتمثل هذا الإجراء في توفير المصطلح بمجرد حاجة المستعملين إليه، وهو الأمر الذي يتطلب علاقة حوارية وثيقة بين المصطلحيين والمستعملين، وكذلك متابعة جيدة للمستجدات الطارئة في ميادين التخصص.
- تزامن تعلّم ميدان تخصص ما مع تعلّم مصطلحيته: فقد يحفز هذا الإجراء الذي يعدّ تنوعاً آخر لسابقه عملية الانغراس المصطلحي.
- عامل الزمن: ويُقصد به الفترة الزمنية التي يستغرقها المصطلح لينغرس في الاستعمال. ولأهميته في تشخيص انغراس مصطلح ما، يتفق المصطلحيون الاجتماعيون على ضرورة إخضاع المصطلحات المختارة لفترة تجريبية لا تقلّ عن خمس سنوات لمعرفة مدى استيفائها للمعايير اللغوية التي تكون قد حدّدت مسبقاً، وهذا من خلال قبول أو رفض الاستعمال لها مع الأخذ بحججه في هذا أو ذاك أثناء تعديلها وتنقيحها.
- إنّ العمل بعامل الزمن بهذا المفهوم يجعل تأثير العوامل الإجرائية على الانغراس المصطلحي يظهر على المدى الطويل عكس العوامل المصطلحية التي يتعامل معها المصطلحي أثناء صياغة المصطلح نفسه، وقد يكون هذا سبب اعتماد الدراسات المصطلحية التقليدية عليها بطريقة شبه كلية في اختيار المصطلحات على حساب نظيرتها الاجتماعية والإجرائية التي لم تلقَ الاهتمام إلا في ظلّ التطور الذي شهدته المقاربة المصطلحية الاجتماعية.

5- النتائج ومناقشتها :

كشفت لنا الخوض في حقل المصطلحية الاجتماعية عن كون هذه المقاربة ذات وزن وقيمة في عملية التدخل في المصطلحات، لا بل هي شرط أساسي لتداول هذه المصطلحات. فالمصطلحية الاجتماعية من خلال سعيها إلى الكشف عن الحركة الاجتماعية للاستعمال، تنطوي على مجموعة من الأسس والآليات التي من شأنها أن تزيد من حظوظ المصطلحات في الاستعمال.

ولعلّ أهم هذه الآليات توجيه السياسة اللغوية العامة نحو تضييق الهوة الفاصلة بين وضع المصطلحات واستعمالها الفعلي، إذ تنتقد السيرورة التقليدية للسياسات اللغوية تجاه المصطلحات التي تتسم بكونها إجبارية ومفروضة، وتركّز كامل الاهتمام على صاحب السّلطة والقرار، وتوجّهها نحو منهجية من شأنها أن تؤدّي بالقرارات إلى النّجاح لأنّها تقوم على أسس تجاري الاستعمال، أي تُعنى أولاً وأخيراً بالبعد الاجتماعي الملازم لإنتاج المصطلحات واستعمالها، والذي تكمن فيه الآليات الحقيقيّة التي تقوم عليها الممارسات الميدانيّة والتي لا بدّ من فهمها وإدراجها في كلّ عمليّة تدخّل تستهدف هذه الممارسات. ويتجسّد ذلك من خلال التّحول من التّخطيط للمصطلحات إلى تهيئتها وفق مجموعة من الأسس التي تستند أساساً إلى استعمال المصطلحات وقابليتها للاستعمال.

ومن أهمّ هذه الآليات أيضاً استكمال العوامل اللغوية في وضع المصطلحات التي لطالما ارتكزت عليها الدّراسات التقليديّة إيماناً بكفائيتها لتحقيق الانغراس المصطلحي، بعوامل أخرى اجتماعيّة وإجرائيّة. تخصّ العوامل الاجتماعيّة البيئة الاجتماعيّة التي توجّه إليها المصطلحات، وكذا المستعمل الحقيقي لهذه الأخيرة بسلوكه ومواقفه وحاجاته الاتصاليّة والتداوليّة وتطلّعاته، وتخصّ العوامل الإجرائيّة كلّ الإجراءات المتّخذة لإضفاء معنى على هذه المصطلحات في البيئة المستهدفة بها وترسيخها في الاستعمال.

خاتمة :

إنّ العمل المصطلحيّ النّاجح، من منظور المصطلحية الاجتماعيّة، هو ذلك الذي ينطلق من الاستعمال الحقيقي نحو القرار السياسي وليس العكس، أي يسوق المصطلحات من أوساط المستعملين ويستخرّ الجهود لنشرها وإقرارها بإضفاء شرعية إضافية وسلطة مصطلحيّة عليها، ويأخذ في الحسبان أنّ المستعمل سيّد ممارساته المصطلحيّة وطرقه التعبيريّة. وبتعبير آخر، تنطلق المصطلحات من الاستعمال وليس العكس، أي أنّها ترد أولاً في الاستعمال بخيارات وتوعات عديدة ومن ثمّ يُختار أفضلها لينقح ويثبت في الاستعمال.

قائمة المراجع العربية:

- إدير نصيرة، (2012). "بحث في حقل المصطلحية الاجتماعيّة". مجلة الممارسات اللغوية. مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. العدد 15. ص ص 245 - 261.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Gambier Yves. (1994). « Officialisation de termes : perspectives et enjeux socioterminologiques ». *Actes du colloque sur la problématique de l'aménagement linguistique : enjeux théoriques et pratiques*. Office de la langue française et Université du Québec à Chicoutimi. colloque tenu les 5,6 et 7 mai 1993 à l'Université du Québec à Chicoutimi. pp. 201-237.

- Gaudin François. (1993a). « Socioterminologie : du signe au sens, construction d'un champ ». *Meta*. Montréal: Presses de l'université de Montréal. Vol.38. N° 2/1993. pp. 293-301.
- Gaudin François. (1993b). *Socioterminologie : des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Rouen : Publications de l'université de Rouen. N° 182.
- Gaudin François. (1994). « La socioterminologie : présentation et perspectives ». In Gardin Bernard, Louis Guespin et François Gaudin (Cords.). *Cahier N°7. Aspects terminologiques des pratiques langagières au travail*. Journée d'étude du 19 mars 1993 à l'Université de Rouen. Rouen : Réseau Langage & Travail. pp.6-15.
- Gaudin François. (2003). *Socioterminologie : une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles : Duculot De Boeck. Coll. «Champs linguistiques».
- Roussea Jean-Louis. (2005). « Terminologie et aménagement des langues ». *Langages*. Paris : Larousse. Vol.39. N°157. pp. 93- 102.
- Rousseau Jean-Louis. (2007). « Élaboration et mise en œuvre des politiques linguistiques ». *Terminologies nouvelles*. Bruxelles : Agence de la francophonie et Communauté française de Belgique. N°26/2007. pp. 58-71.
- Thoiron Philippe. Jean Iwaz et Nadine Zaouche. (1997). « Méthodologie d'analyse des résultats des enquêtes d'implantation de la terminologie officielle ». *Terminologies nouvelles*. N°16 /1997. Bruxelles : Agence de la francophonie et Communauté française de Belgique. pp. 48-54.